أثر تفعيل دور لجان المراجعة فى الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح

"دراسة إختبارية على الشركات المدرجة فى البورصة المصرية"

أ.د/ ريمون ميلاد فؤاد
أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة
كليـة التجارة- جامعة بنها

د/ رانيا على عقيلى
مدرس الحاسبة والمراجعة
كليـة التجارة- جامعة بنها

زينب شكرى يوسف سليمان

أثر تفعيل دور لجان المراجعة فى الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح (دراسة إختبارية)

أ.د/ ريمون ميلاد فؤاد **د/ رانيا على عقيلى** **زينب شكرى يوسف سليمان**

أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة **مدرس الحاسبة والمراجعة**

كليـــة التجارة- جامعة بنها **كليـــة التجارة- جامعة بنها**

ملخص البحث

هدف البحث إلى دراسة تأثير تفعيل دور لجان المراجعة على الحد مـــن الممارســـات الســـلبية لإدارة الأرباح، وقامت الباحثة بإجراء دراسة إختبارية على عينة من الشركات المســـجلة فـــى ســـوق الأوراق المالية المصرية والمدرجه فى مؤشر (EGX100) والتى بلغت عـــددها (٦٨) شـــركه تمثـــل (٢٧٢) مشاهده موزعة على عدد من القطاعات المختلفة خلال السنوات المالية من عـــام ٢٠١٨ حتـــى عام ٢٠٢١.

وتوصل البحث إلى ثبوت صحة الفرض الرئيسى الذى يتمثل فى وجود أثر ذو دلاله إحصـــائية لتفعيل دور لجان المراجعة على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، إدارة الأرباح، ممارسات سلبية لإدارة الأرباح.

The Effect of Activating the Role of Audit Committees in Reducing Negative Practices of Earnings Management

(An experimental study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange)

Prof. Dr. Remon Melad Fouad
Prof. of Audit Accounting

Dr. Rania Ali Oakley
Lecturer of Accounting

Zainab Shokry Yousef Soliman

Summary

The study aimed at the extent to which activating the role of audit committees would reduce negative profit management practices. The researcher conducted a test study on a sample of companies registered on the Egyptian stock market and listed in the EGX100 index, which numbered 68 companies representing 272 scenes distributed across a number of different sectors during the fiscal years from 2018 to 2021.

The study found the validity of the main premise of a statistically significant effect of activating the role of audit committees in reducing negative profit management practices.

Keywords: Review Committees, Profit Management, Negative Profit Management Practices.

١/ المقدمة ومشكلة البحث:

هناك إهتمام من جانب إدارات الشركات الى تشكيل لجان للمراجعة بها وذلك من منطلق مسئوليتها عن فحص القوائم المالية ومراجعه السياسات المحاسبية المطبقة والتأكد من سلامة القياس وإكتمال الإفصاح بهدف الحد من تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات والحد من ممارسة الإدارة لإدارة الارباح وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية. (عبد الله، ٢٠١٨، ص٢)

فعدم وجود جهة مهنية مسؤولة تعمل على تنظيم عمل لجان المراجعة وما ترتب عليه من عدم وجود معايير وإرشادات ودستور أخلاقيات يلتزم به اللجان عند القيام بأعمال المراجعة في مصر، أدي إلى انخفاض الإهتمام بدور لجان المراجعة، وضعف الوعي بأهمية دورها في ضبط أداء الشركات في بيئة الأعمال المصرية. وعلى الرغم من عدم وجود إلزام صريح للشركات المصرية بتكوين إدارات مستقلة للمراجعة فيها، إلاَّ أن هناك بعض المحاولات القليلة من قبل بعض الجهات المسؤولة عن تنظيم وضبط أداء الشركات المصرية لنشر الوعي بأهمية دور لجان المراجعة في ضبط أداء الشركات والحفاظ علي مصالح أصحاب المصلحة المختلفين، ومن أهم هذه المحاولات إصدار مركز المديرين المصري التابع لوزارة الإستثمار لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية عام ٢٠٠٥ م والذي تم تعديله في عام٢٠١١ م وعام ٢٠١٦م، وقد نص هذا الدليل علي أهمية دور لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات المصرية.(عبد الحليم واخرون، ٢٠٢٢)

وعلى الرغم من أن لجان المراجعة قد حظيت بإهتمام كبير فى بيئه الأعمال المصرية، حيث صدرت العديد من التشريعات والقرارت التى تحدد نطاق عملها ومسؤليتها ودورها تجاه المراجعين الداخليين والخارجيين للإدارة إلا أن تشكيلها فى العديد من شركات المساهمة المصرية مازال مجرد إستيفاء لمتطلبات قانونيه، وينقصه الموضوعيه والكفاءه والإستقلالية والفاعليه فى أداء عملها لإكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.(خليل، ٢٠٠٦، ص ١٤٥)

ورغم أهمية لجان المراجعة والمنافع العديدة التى تحققها لمنشأت الأعمال إلا أن الإهتمام بحوكمة الشركات خلال السنوات الأخيرة هو الذي أدى إلى الإهتمام بتفعيل دور هذه اللجان، مما أدى إلى ضرورة وجود تشكيل لجنة المراجعة بكل شركة. (محروس،٢٠١١، ص ٣)

وعلى الرغم من توصيات تلك الدراسات بأهمية تشكيل لجان المراجعة بمنشأت الأعمال ، إلا أن الممارسه الفعليه للجان المرجعه تعرضت لكثير من الإنتقادات.

وبناء على ما سبق تتمثل مشكله البحث فى دراسه عدد من العناصر والخصائص والمهام التى لها دور فى تفعيل الممارسه الفعليه للجان المراجعة وأثر ذلك فى الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال البحثى التالى:-

- هل تفعيل دور لجان المراجعة تأثير في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح؟

٢/ الدراسات السابقة:

دراسة (النمكى، ٢٠٢٠) يتمثل **هدف الدراسة** في دراسة أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات المتمثلة في (نوع هيكل الملكية- مجلس الإدارة لجنة المراجعة) على ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية. وقد تم تقدير ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية من خلال نموذج (Roychowdhury 2006). وقد تم اختبار فرضيات هذه الدراسة على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠١٦). ولاختبار الفرضيات تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مؤلفة من ٦٢ شركة تضمنت ١٢٢ مشاهدة. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال التقارير المالية السنوية وبيانات هيكل الملكية وبيانات وموقع مباشر مصر ومواقع (EGID) لجنة المراجعة من شركة مصر لنشر المعلومات شركات عينة الدراسة. باستخدام تحليل الانحدار وتحليل التباين، تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها ومعالجتها من أجل اختبار فرضيات البحث.وقد **توصلت الدراسة** إلى النتائج التالية:- ١) توجد علاقة عكسية جوهرية بين ملكية المؤسسات وإدارة الأرباح التشغيلية. ٢) توجد علاقة عكسية غير معنوية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح التشغيلية، وبين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح التشغيلية، وبين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وإدارة الأرباح التشغيلية. ٣) توجد علاقة إيجابية غير جوهرية بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح التشغيلية، وبين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح التشغيلية، وبين مشاركة المرأة داخل مجلس الإدارة وإدارة الأرباح التشغيلية، وبين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح التشغيلية. ٤) توجد علاقة عكسية معنوية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وإدارة الأرباح التشغيلية. ٥) توجد علاقة عكسية معنوية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وإدارة الأرباح التشغيلية.

وقامت **دراسة(عبد الحليم واخرون، ٢٠٢٢)** باستكشاف دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئتي الأعمال المصرية والسعودية. من خلال استخدام قائمة الإستقصاء واستطلاع رأي عينة مكونة من (٥٠) مفردة من مديري إدارات المراجعة الداخلية، و(٤٣) مفردة من رؤساء وأعضاء لجان المراجعة، و(٢٢) مفردة من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات، و(٦١) مفردة من مراقبي الحسابات، بكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، و(٤٠) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية. وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج (SPSS) في تحليل النتائج. **وتوصلت الدراسة** إلى ضرورة وجود ميثاق أخلاقي للسلوك المهني للمراجعة الداخلية، وضرورة توافر السمات الخاصة بالمراجعين مثل النزاهة والاستقلالية والموضوعية لتأدية أعمال المراجعة الداخلية، وأن توجه التقارير التي يُعدها المراجع

الداخلي إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة المراجعة وليس إلى الإدارة التنفيذية للشركة، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء معهد للمراجعين الداخليين لتطوير ممارسة مهنة المراجعة الداخلية- في مصر والسعودية - والإرتقاء بها بين أوساط المهن الأخرى ورعاية مصالح المرجعين الداخليين، وتقديم الدعم الفني لهم، ووضع ضوابط وإرشادات ومعايير لممارسة مهنة المراجعة الداخلية.

كما أشارت **دراسة (Malahim, et,al,2022)** إلى ان الأرباح المعلنة والتنبؤ بها من أهم العوامل التي يتم الإعتماد عليها لتحديد قيمة الإستثمارات المختلفة، حيث أنه كلما زادت الأرباح كلما زادت إمكانية حدوث توزيع الأرباح، وبناءً على ذلك يتم تحديد أسعار الأسهم في الأسواق المالية. **تهدف هذه الدراسة** إلى دراسة تأثير إدارة الأرباح على القيمة الثابتة للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في البورصة بورصة عمان للعام ٢٠١٥-٢٠١٩. استخدمت هذه الدراسة الإستحقاقات التقديرية وفق نموذج جونز المعدل نموذج قياس إدارة الأرباح يتم استخدام Tobin's Q أيضًا كبديل لقيمة الشركة. علاوة على ذلك، هذا استخدمت الدراسة حجم الشركة وعمر الشركة والرافعة المالية كمتغيرات تحكم. في تحليل البيانات، يتم استخدام STATA. **وتوصلت الدراسة** إلى أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي ولكن غير مهم على قيمة الشركة. على الجانب الآخر، الرافعة المالية لها تأثير كبير وسلبي على قيمة الشركة. عمر الشركة له تأثير إيجابي ولكن ضئيل على قيمة ثابتة. حجم الشركة له تأثير سلبي وهام على قيمة الشركة.

بينما **هدفت دراسة (M,2023،Zaytoun,M, & Elhousy)** إلى دراسة وفحص العلاقة بين الإفصاح الطوعي للمراجع و إدارة الأرباح. فقامت بفحص ما إذا كان الإفصاح يؤدي إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح، كما هدفت أيضا إلى دراسة أثر جودة المراجعة على العلاقة المذكورة أعلاه، وذلك باستخدام أ عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨. **توصلت الدراسة** إلى ما يلي: (١) يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لإفصاح المراجع على القيمة المطلقة إدارة الأرباح بالوكالة عن طريق نسبة ميلر. (٢) لا يوجد تأثير لجودة المراجعة متمثلة بتخصصه الصناعي على العلاقة بين الإفصاح التدقيق وجودة الأرباح. نتائج هذا البحث لها عواقب مهمة بالنسبة للمنظمين في تحديد ما إذا كانت التأثيرات الفعلية لمتطلبات الإفصاح هي كما هو متوقع بالنسبة للمستثمرين في تقليل تكاليف الحصول عليها المعلومات، ولجان التدقيق في اتخاذ قرارات أفضل عند تعيين المراجعين.

٣/ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى بيان أثر تفعيل لجان المراجعة فى الحد من ممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

وفى إطار تحقيق الهدف الرئيسى للبحث، تسعى الباحثة تحقيق الأهداف الفرعيه التالية:

- التعرف على الممارسه الفعليه للجان المراجعة.
- بيان مدى أهمية عناصر تحقيق الفعالية المطلوبة وتحسينها للجان المراجعة في المنشآت المصرية.
- دراسة مفهوم إدارة الأرباح وممارساتها والأثار السلبية الناتجة عنها.
- بيان أثر دور لجان المراجعة في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

٤- أهمية البحث:

أ) الأهمية العلمية

- تحديد النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة تجاه الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تحديد مسؤولياتها الإشرافية والرقابية على إعداد القوائم المالية، وعلى اختيار السياسات الإدارية والمحاسبية بما يحقق أهداف الشركة.
- الحاجة إلي تحديد العناصر المطلوبة لتحقيق الفعالية المنشودة للجان المراجعة كأحد أهم آليات حوكمة الشركات، في ظل سعي المنشآت المصرية إلي تطبيق نظام حوكمة الشركات.
- عدم تطرق الكتابات العربية إلى تناول المحاور المطلوبة لتحسين فعاليه لجان المراجعة بشكل متكامل.

ب) الأهمية العملية:

- إجراء دراسة إختبارية تطبيقية علي الشركات المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية.
- مدي تطور الممارسة الفعلية للجان المراجعة وتحسينها وأثر ذلك فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٥- فروض البحث:

إستناداً إلى الأهداف التى يسعى البحث الى تحقيقها يتطلب الأمر إختبار الفروض التاليه :-

الفرض الرئيسى:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل خصائص لجان المراجعة فى الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، ولتحقيق الهدف الرئيسى، تم اشتقاق الفروض الفرعية التالية:
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرات المالية لأعضاء لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأجتماعات لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

٦- خطة البحث:

فى ضوء مشكله البحث وتحقيقا لأهدافه يمكن تقيم خطه البحث إلى ما يلى:

١/٦ الإطار الفكرى للجان المراجعه وممارسات إداره الأرباح.

٢/٦ العلاقه بين لجان المراجعه والممارسات السلبيه لإداره الأرباح.

٣/٦ الدراسة الإختبارية.

٤/٦ نتائج وتوصيات البحث.

٥/٦ قائمة المراجع.

١/٦ الإطار الفكرى للجان المراجعة وممارسات إدارة الأرباح:

١/١/٦ مفهوم لجان المراجعة:

تم تعريفها أنها: "هى لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركه مكونة من أعضاء غير تنفيذيين لا يقل عددهم عن ثلاثة ؛ شريطة تمتع أحدهم بالاستقلال والخبرة المالية والمحاسبيه ، وتتعلق باللجنة مسؤولية رقابة إعداد القوائم المالية، والإشراف على عمليات المراجعه الداخليه والخارجيه ونتائجها ومدى كفايتها، وبناء وفحص انظمه الرقابه الداخليه بما يوفر تقارير ماليه يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ القرارات العقلانيه". (السرطاوى واخرون،٢٠١٣، ص ص ٨٢٤,٨٢٥)

وعرفها أخرون: "أن لجنة المراجعة هى المسؤولة عن مساعدة مجلس الإدارة للتأكد من أن التقرير المالى معد وفقًا للمبادئ المحاسبة المقبوله قبولا عام ، وإجراءعملية المراجعه الخارجية والداخليه وفقًا لمعايير المراجعه، ومتابعة نتائج المراجعه التي قامت بها الإدارة ".(Evana، E, 2020, p1068)

لذلك **ترى الباحثه** أن لجنة المراجعة هي "إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس إداره الشركه ، وتقوم بدور إيجابي في تحسين عملية المراجعة، وتساهم في الحد من التعارض بين الإدارة والمراجعين".

٢/١/٦ خصائص لجان المراجعة

سيتم توضيح هذه الخصائص كالاتى:

أ) إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة

يعتبر معيار الإستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي ترتكز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة المراجعة، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط إختيار أعضاء لجنة المراجعة نظراً لأنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين، وقد جاء في معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية أن صفتي الإستقلالية وعمق النظر من أهم صفات لجنة المراجعة، حيث تلعب دوراً رئيساً في الإشراف والرقابة المالية وتقديم، التقارير، وبهذا تعمل على تقوية حوكمة الشركات وزيادة الثقة العامة بالبنك. (الصوص،٢٠١٢، ص ٣٨)

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن يتصف أعضاء اللجنة بالإستقلالية للقيام بواجبتها ومسؤلياتها وإتخاذ قرارتها المختلفة بحياد وبدون أى ضغوطات، حيث تكمن قوه لجان المراجعة وقدرتها على القيام بالمسؤليه الموجهه إليها فى إستقلاليتها، فاذا لم تتوفر الإستقلالية لأعضاء لجان المراجعة لايمكن لها أن تقوم بدور المراقب المستقل، كما لا يمكن أن توفر الحمايه للمراجع الخارجى، ومن هنا يمكن القول بأن الإستقلالية تمثل حجر الزاويه فى قيام لجان المراجعة.(Alqatamin,R.M,2018,p 50)

وترى الباحثة إن موقع لجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي وانتمائها إلى مجلس الإدارة مهم للغاية، لأنها تتبع مجلس الإدارة مباشرة، وهو من الأمور التي تزيد من استقلالية أعضاء لجنة المراجعة.

ب) المؤهلات والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة

إن توافر الإستقلالية فى عضو لجنه المراجعة لا يعتبر كافيآ للتأكد من قدرة أعضاء لجنة المراجعه على القيام بوظائفهم، بل يشترط أيضآ أن يتوافر فى عضو لجنة المراجعة الخبرة الكافية فى مجال المحاسبة والمراجعة، وذلك نظرآ لطبيعة عمل اللجنه من الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية والإختيار المناسب للقواعد المحاسبية المطبقة والتى تتطلب توافر مستوى معين من الخبره المالية.

(السعدى، ٢٠١٤، ص٢١)

حيث أن الأمور المتفق عليها أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الإلتزام بإجراءات هذه النظم بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية، والتدقيق والإدارة المالية، وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة. (الشرع،٢٠١٧، ص ص ١٦٧، ١٦٨).

وأوضحت بعض الدراسات ان وجود خبره لدى لجنة المراجعة تعطى الدور الحيوى وخاصه فيما يتعلق بجانب منع سوء الإدارة عن طريق التقليل من عمليات الإحتيال عند إعداد التقارير المالية

للمنشأه، وتعتبر أحد الأركان المهمه للحصول على تقارير مراجعه تتصف بالجودة وبسلامه الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية. (Ali، et.al, 2015, p80)

وترى الباحثة بالنظر إلى أن العديد من القضايا المحاسبية والمالية تعتمد على الحكم الشخصي بالإضافة إلى التخصص في مجال المحاسبة أو المراجعة ، فإن الخبرة والمؤهلات العلمية لأعضاء لجنة المراجعة من المهام الأساسية في تحسين فعالية دور لجنة المراجعة ، يمكن القول أن المؤهلات والخبرة المالية التي يجب أن يتمتع بها أعضاء لجنة المراجعة مرتبطة بطبيعة أنشطة الشركة. حيث يتطلب حجم الشركة وتعقيد أنشطتها العديد من المهارات والخبرات المهمة ، فضلاً عن القدرة على تتبع وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وفهم التقارير المالية ومراجعة برامج المراجعة الخارجية.

ج) حجم لجنة المراجعة:

اعتمادًا على حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها ، يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة متوافق مع المسئوليات الواجب القيام بها، ومزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بدورها وتحقيق أهدافها، وبشرط أن لا يؤثر هذا الحجم على أداء اللجنة، فطبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها اللجنة في قطاع البنوك مثلاً تختلف عن طبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها في قطاع آخر مثل قطاع الصناعات، حيث نجد أن مهامها في قطاع البنوك تتميز بالحساسية والتنوع ، الأمر الذي يتطلب زيادة حجم اللجنة.

ولهذا الشأن إهتمت العديد من الهيئات والمؤتمرات العلمية والدراسات بتحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء اللجنة والذي يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد يمتد ليشمل سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا ومصر والسعودية، وان التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والأراء. (الشرع،٢٠١٧، ص ١٦٨ – عبدالقادر، ٢٠١٨، ص ٤١٤)

وترى الباحثة أنه من الضرورى تحديد عضوية لجنة المراجعة بطريقة تسهل تحقيق أهدافها بحيث لا تؤثر الزيادة في عضوية لجنة المراجعة على كفاءة وفعالية أداء مسؤولياتها ، وتتناسب عضوية لجنة المراجعة مع حجم المهام المطلوب أدائها ، بحيث يتضح للجنة أن المراجعة تمارس دورها الرقابي والرقابي بشكل أكثر فعالية.

د) عدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة:

يعتبر عدد اجتماعات لجنة المراجعة كل سنة مؤشر للدلالة على نشاط لجنة المراجعة ووفقًا لدليل قواعد حوكمه الشركات المساهمة المدرجة فى سوق الأوراق المالية ينبغي أن تجتمع لجنة

المراجعة دوريًا، على ألا يقل عدد إجتماعاتها على أربعة إجتماعات في السنة، لذلك سيقاس هذا المتغير من خلال عدد إجتماعات لجنة المراجعة سنويًا.(حمدان واخرون، ٢٠١٢، ص٤١٧)

ويجب على كل لجنة مراجعة أن تقرر لنفسها عدد مرات إجتماعاتها والزمن الذي سيستغرقه كل إجتماع وفقاً لما تعتقد أنه ضروري للوفاء بمسئولياتها، وكثيراً ما يتم وضع مواعيد إجتماعات اللجنة لتتوافق مع الإنتهاء من إعداد القوائم المالية البينية والسنوية مع إعطاء عضو اللجنة الوقت الكافي قبل الإجتماع لإستعراض المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ويتولى رئيس اللجنة وضع جدول الأعمال ورئاسة الإجتماعات، وتوفير المعلومات لباقي الأعضاء حتى يكون الإجتماع مفيد وفعال.

فقد ناقشت بعض الدراسات أهمية اجتماعات لجنة المراجعة من جانب إمكانية تخفيض الإحتيال والتلاعب وذلك من خلال مناقشة المشاكل المالية للمنشأة وبشكل خاص تلك المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية. (Hidayah, et.al, 2018، p 54)

وترى الباحثة يوفر التكرار المستمر لمثل هذه الإجتماعات من قبل أعضاء اللجنة وانتظام مواعيد الإجتماعات مساحة أكبر للإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين لمناقشة وحل المشكلات على نطاق أوسع والحفاظ على اتصال طويل الأمد مع مسؤولي الشركة.

٣/١/٦ تعريف إدارة الأرباح:

"عرفت بأنها مجموعة من الممارسات التى تقوم بها الإدارة للتأثير على الأرباح المنشورة فى التقارير المالية بإستخدام أحكامها وتقديراتها الشخصية وإستغلال المرونة التى تتيحها مبادئ ومعايير المحاسبة لتحقيق مصالح ذاتية، قد تكون تنظيمية او تعاقدية أو لها علاقة بسوق رأس المال". (عاجب، ٢٠١٧، ص ص٤٤-٤٥)

أو هى عباره عن "عمليه تقوم بها الإدارة المالية عن قصد ، وفقا للممارسات المحاسبية بحيث تكون الأرباح هي ما تريده الشركة". (Purnomo، D.A, 2018 ، p5)

ومما سبق **ترى الباحثه** إن تعريف ممارسات إداره الأرباح بأنها الممارسات غير المهنيه فى إختيار التقديرات والسياسات المحاسبيه المتاحه التى تتيح فرصه للتلاعب والغش، مما ينتج عنها بيانات ماليه غير صحيحه ومضلله.

٤/١/٦ الآثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح:

تثير ممارسات إدارة الأرباح جدلاً حول ما إذا كانت هذه الممارسات يترتب عليها أثار سلبية على الرغم من إمكانية ممارستها في إطار شرعي، أم أن الأمر لا يستدعي التخوف نظراً لأن هذه الممارسات تتم من خلال المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، فعندما تلجأ الإدارة إلى إحداث تحسين في صورتها الحقيقية أما في أرباحها أو نتائج مركزها المالي، وذلك عن طريق تعدد البدائل المتوفرة في السياسات

المحاسبية، فإنها تؤثر سلباً على موثوقية الأرقام التي تظهرها القوائم المالية سواءً بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي، وبالتالي عدم مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بتلك القوائم. (فداوى،٢٠١٣، ص ٤٦)

وبذلك يمكن القول أن ممارسات إدارة الأرباح يترتب عنها العديد من الآثار السلبية والتكاليف التي تتأثر بها وتتحملها الشركة التي تقوم بهذه الممارسات .ونتيجة لتعدد هذه الآثار فقد تم تقسيمها إلى التالى :

أ) الآثار الإقتصادية والمالية الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح

يتناول هذا الفرع الآثار الإقتصادية والمالية التي تلحق بالشركة نتيجة لممارستها لإدارة الأرباح، وإن من أهم هذه المشاكل والآثار ما يلي:

- **تخفيض قيمة الشركه:**

توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها الإدارة بغرض التأثير على الأرباح في المدى القصير إلا أنها تضر بالكفاءة الاقتصادية للشركة في المدى الطويل، فعلى سبيل المثال الجهود المبذولة من طرف الإدارة لتسريع وزيادة الإيرادات في السنة الحالية قد يؤدي بالشركة إلى بيع منتج ما في نهاية السنة الحالية بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع نفس المنتج لنفس العميل في الأشهر الأولى من السنة التالية، كما أن تأخير المصاريف الإختيارية يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بأداء الشركة في المدى الطويل، فتأجيل عملية صيانة المعدات والآلات، تأخير عملية البحث والتطوير وتدريب العمال يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الآلات وتهالكها وتخفيض إنتاجية الشركة، وبالتالي فقدان أو انخفاض حصة الشركة في السوق لفائدة الشركات المنافسة، التي أشارت إلى أن أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية كالتلاعب بالمصاريف الاختيارية المتعلقة بالبحث والتطوير والتلاعب بتوقيت بيع أصول الشركة وتخفيض النفقات الإدارية والتسويقية، وتخفيض أسعار البيع ومنح شروط ائتمانية أكثر تساهل تؤثر سلباً على الأداء التشغيلي للشركة. (التل، ٢٠١٥، ص ٢٩)

- **إخفاء مشاكل الإدارة التشغيليه:**

لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا للشركة فقط، وانما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية في المستويات الإدارية الاخرى، فمديري الإدارة التشغيلية يمكنهم التلاعب بالمعلومات المالية بهدف الحصول على بعض المكاسب و المكافآت والحوافز، وتحقيق الترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ، فمن أهم مخاطر ممارسة إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة وهذا ما يؤثر على أداء الشركة ككل. (أدم، ٢٠١٦، ص ١٥٨).

- **التأثير على المركز المالي للشركه**

في هذا الإطار يؤكد على أن ممارسات إدارة الأرباح والتي تعتمد على التلاعب بمحاسبة الإستحقاق تعتبر ممارسات سلبية تهدم بها الشركة نفسها، لما لها من أثر في انهيار مركزها المالي وتعرضها للتعثر المالي، وذلك نتيجة الإعلان عن أرباح وهمية مع القيام بتوزيعات نقدية على المساهمين الأمر الذي يؤدي إلى تآكل رأس مال الشركة. (عوض، ٢٠١٨، ص ١٧٦)

- **العقوبات الإقتصادية واعادة إعداد القوائم المالية:**

في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها .فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينيات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة "W.R. Grace & Co" مع إلزامها بإعادة احتساب أرباحها .والسبب في ذلك أن الشركة قامت في الفترة الممتدة بين عام 1990 و 1992 بتخفيض أرباحها المعلنة بمبلغ ٥٥ مليون دولار، وذلك بتسجيلها إحتياطيات (إحتياطيات سرية)، وفي الفترة الممتدة بين عام 1993 و 1995 قامت الشركة بإعادة الإحتياطيات وتسجيلها على أنها أرباح محققة، وذلك لتلبية الأرباح الفصلية المستهدفة، وفي هذا الإطارأكد بعض الدراسات على أنه حتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات مالية أو عقوبات تأديبية فإن مجرد إعادة إحتساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلفاً جداً للشركة. فخلال الخمس السنوات الماضية فقدت الشركات التي أعادت احتساب أرباحها في المتوسط ١٠ % من قيمتها السوقية وذلك خلال الثلاثة أيام التالية من إعلانها عن إعادة إعداد قوائمها المالية. (الجرجاوى،٢٠١٣، ص ٥٧)

- **تضليل المستثمرين ومتخذي القرارات:**

لقد اتضح أن نتيجة لممارسة إدارة الأرباح من قبل بعض الإدارات فإن الأرقام المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية المنشورة لا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين واتخاذهم لقرارات غير رشيدة، كذلك فإن كفاءة السوق المالي تستند إلى تدفق المعلومات إليه، وبالتالي فإن قيمة الأوراق المالية للشركة التي قامت بإدارة أرباحها ستكون مسعرة بأكبر أو أقل من قيمتها الحقيقية، كما أن السلوك المتبع من طرف إدارة الشركة لإخفاء الأداء الحقيقي لها يؤدي إلى خلق تكاليف وكالة إضافية **مثل:** تكاليف الرقابة على سلوك الإدارة للحد من ممارسة إدارة الأرباح، تكاليف لحل مشكلة سوء استخدام وتوزيع الموارد، تكاليف لتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف ذات المصلحة، تكاليف الحصول على معلومات إضافية وغيرها من التكاليف.(بوسنه، ٢٠١٢، ص ١٢٥)

ب) الآثار الأخلاقية والإجتماعية الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح:

يبين هذا الفرع بعض الآثار الأخلاقية والإجتماعية الناتجة عن ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح كما يلي:

- **تلاشي المعايير الأخلاقية**

من المعلوم أن ممارسة إدارة الأرباح قد تتم وفق المرونة الممنوحة من قبل المعايير المحاسبية بشكل واضح، إلا أنها تعتبر ممارسات مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. فالشركة التي تقوم بإدارة أرباحها ترسل إشارات للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة من الناحية الأخلاقية، كما أن المديرين الذين يشاركون في ممارسات إدارة الأرباح يعملون على خلق وتهيئة مناخ لا أخلاقي يسمح بوجود أنشطة وممارسات أخرى مشكوك فيها، فمثلا المدير الذي يطلب من موظفي قسم المبيعات المساعدة على تسريع المبيعات في نهاية السنة الحالية مثلاً سيخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من إنتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر. (إبراهيم، ٢٠١٢، ص٧١٧)

- **تركيز الإدارة على تحقيق أرباح في المدى القصير**

يشير (Miller) إلى أن الإدارة وبصفتها وكيل عن المساهمين وراعيه لأموالهم المستثمرة فمن المفترض أن تعمل على تحقيق مصلحتهم وتحقيق أقصى مستوى من الأرباح للشركة على المدى الطويل، ومع ذلك فإن الأهداف قصيرة الأجل هي ضرورية أيضاً لتحسين إنتاجية وصورة الشركة، وهنا تبرز إحدى المشاكل المرتبطة بعمل الإدارة والمتمثلة في تركيز الإدارة على تحقيق الأرباح في المدى القصير بهدف الحصول على أقصى قدر من المرتبات والمكافآت، بدلاً من التركيز على النجاح الاقتصادي للشركة في المدى الطويل وهذا ما يخلق نوع من الصراع بين الملاك والإدارة. (بوسنه، ٢٠١٢، ص ١٢٥)

- **التأثير السلبي على سمعة الأطراف المرتبطة بالشركه**

عند قيام إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح فإنها تؤثر وبشكل سلبي على سمعة الأطراف المرتبطة بها، ونتيجة لذلك فإن التقارير المالية المُصدرة من قبل الشركة قد لا تعني شيئاً بالنسبة لجمهور المستثمرين نظراً لإنعدام الثقة فيها، وهو الأمر الذي يدعو إلى مزيد من التدخلات القانونية وكذلك فرض المزيد من العقوبات. (ادم، ٢٠١٦، ص ١٥٨)

- **اهتزاز ثقة مستخدمي القوائم المالية في القوائم المالية وتقرير المراجعين الخارجيين**

بين "Raman & Shahrur" أنه عندما تلجأ إدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح فإن ذلك ينتج عنه اهتزاز ثقة مستخدمي القوائم المالية سواءً في تقرير المراجعين الخارجيين أو في القوائم المالية وذلك في حالة عدم قدرة المراجعين الخارجيين على التمييز بين إدارة الأرباح وبين الغش في القوائم المالية، فبالرغم من إفلاس شركة W.T. Grant الأمريكية فقد كان من اللافت للنظر بأن الشركة كانت تفصح عن أرباح متزايدة في تقاريرها المالية في الوقت الذي كانت تتجه فيه الشركة نحو الإفلاس، وعند البحث عن

أسباب حدوث ذلك تبين أن الشركة لم تتمكن من توليد نقدية كافية لسداد التزاماتها، وهذا ما دفع المحللين إلى الإهتمام بقائمة التدفقات النقدية بجانب القوائم المالية الأخرى.(عطيه، ٢٠١٨، ص ٧٣)

٢/٦ العلاقه بين لجان المراجعة والممارسات السلبية لإدارة الأرباح:

١/٢/٦ العناصر اللازمه للجان المراجعة الفعاله:

على الرغم مما قد يكون هناك من إختلاف فى دور لجنة المراجعة فيما بين شركه وأخرى، وفيما بين دوله واخرى، الإ من المتفق عليه أنه لكى تكون لجنة المراجعة فعاله ينبغى أن تتوافر فيها عناصر ومقومات أساسيه معينة كى تستطيع القيام بدورها على الوجه المرضى أهم تلك العناصر ما يلى:

أ) الإستقلالية:

وقد خلصت أحد الدراسات ان تحقيق فاعليه لجنة المراجعة يستلزم أن يكون أعضاء اللجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين.(Zaman، et al، 2011)

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم متطلبات تحقيق الإستقلالية فما يلى :

- تعيين أعضاء لجنة المراجعة من المديرين غير التنفيذيين على أن يتم تعيينهم من قبل الجمعيه العامه للمساهمين وليس مجلس الإدارة.
- عدم وجود علاقه مباشره أو غير مباشره بين أعضاء لجنة المراجعة والمدريين التنفيذين بالشركه.
- تحديد مكافاه اللجنة. حيث يتأثر قيام اللجنة بعملها إذا تعارضت المصالح المالية لأعضائها مع عملهم وقراراتهم، ولذلك حدد قانون (Sarbones Oxley) أن يدفع لأعضاء لجنة المراجعة أجر عن عملهم كأعضاء فى اللجنة فقط وليس لأى أعمال أخرى غيرها.
- عدم تعيين أعضاء لجان المراجعة الإ بعد دراسه التاريخ الوظيفى للعضو وعائلته.
- ألا يمتلك أعضاء لجنة المراجعة أسهم بالشركه التى توجد بها اللجنة. فعلى الرغم من أن قواعد إستقلالية المراجعين الخارجيين تمنعه من إمتلاك أسهم فى الشركه التى يقوم بمراجعتها، ورغم أن مسؤليه المراجعين تمتد إلى لجان المراجعة الإ أنه لم يمكن هناك قانون يمنع أو يحد من ملكيه أعضاء لجان المراجعة للأسهم، وهذا يعتبر تقصير من القوانين للمنظمه.(عبد الحليم، ٢٠١٢، ص ٢٢٧)

ب) الدرايه والخبرة المالية:

ينبغى على لجنة المراجعة الأ تضم سوى الأفراد ذوى الدرايه المالية ولديهم القدره على قـراءه وفهـم التقارير والقوائم المالية، وأن يكون لديهم خبره محاسبيه بطبيعه نشـاط الشـركه. (الشـرع، ٢٠١٧، ص ص ١٦٧ – ١٦٨)

مما سبق يتضح أن متطلبات تحقيق الخبره الماليه :

- أن يكون عضو لجنة المراجعة لديه المعرفه الكافية بطبيعه الصناعه التى تنتمى إليها الشركه.
- أن يتوفر لدى عضو لجنة المراجعة الخبره الكافية فى الجوانب المحاسبية والتموليه والقانونيه. (عبد الحليم، ٢٠١٢، ص ٢٢٨)

ج) الفحص النافى للجهاله:

نظرآ للمسؤليات الملقاه على عاتق لجنة المراجعـة، والطبيعـه المعقـده المتعلقـه بـالنواحى المحاسبية والشئون المالية التى يجب إستعراضها ومناقشتها، فان اللجنة تستحق دعمـا كـاملاً وقـدرآ ملموسا من موارد أعضاء مجلس الإدارة سواء من ناحيه عدد أعضاء مجلـس الإدراه المخصصـين للجنة أم من ناحيه الوقت الذى يخصصه كل عضو مجلـس إدارة لشـئون اللجنـة. (أمـين، ٢٠١٣، ص٤٠٠)

د) توافر ميثاق أو دستور لعمل لجان المراجعة:

أن توافر ميثاق عمل لجان المراجعة يمثل مرجعيه لتقييم عمل تلك اللجان، ويظهر ميثاق العمل نقاط هامه يمكن أن تهمل ولا تؤخذ فى الإعتبار فى غياب ذلك الميثاق، ومن أهم النقاط التى يمكـن أن يشملها الميثاق ما يلى:

ه) موقع لجنة المراجعة فى نظام الرقابه بالشركه:

الشكل التالى يوضح موقع لجنة المراجعة. (مركز المديرين المصرى، ٢٠٠٨، ص ٨)

شكل رقم (٦)

موقع لجنة المراجعة بالشركة

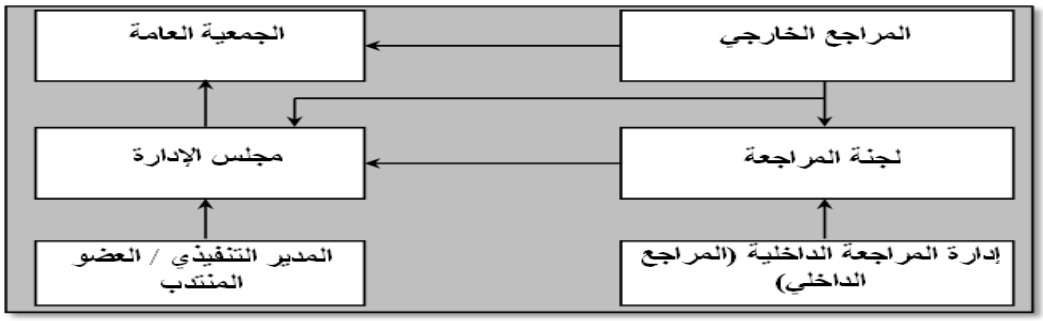

٢/٢/٦ أثر فعاليه لجان المراجعة في الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح

يتم توضيح أثر فعاليه خصائص لجان المراجعة فى الحد الممارسات السلبية لإدارة الأرباح فى الأتى:

أ) إستقلالية لجان المراجعة والحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح:

السمة الرئيسية للجنة المراجعة الفعالة هي استقلاليتها عن مجلس الإدارة، حيث قيل أن مجلس الإدارة يكون مراقبًا فعالاً عندما تضم أغلبية اللجنة من المراجعين المستقلين، وان النسبة المئوية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين الخارجيين في مجلس الإدارة قد تقلل من الاختلاف بين مصالح المساهمين والإدارة وقد يكون أكثر كفاءة في وظائف المراقبة وتقديم المشورة وبالتالي من شأنها تحسين أداء الإدارة. حيث أنها تعطى مزيد من التأكيد على أن أداء لجنة المراجعة أفضل وتحد من إدارة الأرباح. (Hassan، et al, 2017، p663, Ghafran & O'Sullivan، 2013)

سوف تجد أن استقلالية لجنة المراجعة مرتبطة بشكل إيجابي باحتمالية استمرار المنشأة و إصدار تقرير نظيف عندما كان ينبغي أن يكون هناك مشاكل وهو بالضبط القرار الذي يخشاه المراجع ويؤدي إلى تحقيق منه ، مما يضر بمصداقية مهنة المحاسبة. حيث يعمل وجود مفوض مستقل في الشركة بمثابة ثقل موازن في عملية اتخاذ القرار بالترتيب لتوفير الحماية للمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة.(Wu، et al، 2016, p12، Guna & Herawaty، 2010، p58)

ومنهم من عرف المراجعون المستقلون انهم الأعضاء الغير منتسبين مع مجلس الإدارة والمفوضين الآخرين والمساهمين المسيطرين. بالإضافة إلى وجودتم خالية من العلاقات التجارية أو العلاقات الأخرى لأن هذا يمكن أن يؤثر على قدرتهم على التصرف بشكل مستقل أو للعمل فقط من أجل مصالح الشركة، ليس للمفوضين حصص مباشرة أو غير مباشرة في الشركة. (OJK ، 2015, p39)

في الآونة الأخيرة، تم استخدام بيانات 35 دراسة تجريبية، باستخدام عينة تتألف من الشركات العامة الأسترالية المدرجة في البورصة الأسترالية في عام 2004 أيد كلاهما فكرة استقلالية لجنة المراجعة يقيد إدارة الأرباح.(Kent, et al, 2010, p192)

بالإضافة إلى ذلك ،تم فحص العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة وممارسات الأرباح الإدارية لأكثر من 50 شركة مصرية مدرجة في البورصة المصرية لغيرالقطاع المالي خلال الفترة 2007–2010، أشارت النتائج إلى أن لجان المراجعة تتمتع بالاستقلالية ترتبط ارتباط سلبي كبير بإدارة الأرباح.(Soliman & Ragab، 2014، p1)

يمكن الحصول على فوائد إدارة الارباح عندما يقوم المديرون بإدارة الأرباح لصالح المساهمين فقط، حيث ان الفعاليه تحدث عند عمليه الرقابة الداخلية ، بما في ذلك الراقبة من قبل مجلس المفوضين ، حيث أن يحفز المدير ان الحد من الممارسات على اختيار السياسة المحاسبية الصحيحة. السياسة

المحاسبية الصحيحة واحدة يعتقد أنها قادرة على تقليل تكاليف العقد وتكاليف رأس المال. شركة فعالة يمكن للحوكمة تقليل تكاليف الوكالة لأن الإدارة تعطي الأولوية لمصالحها المساهمين عن طريق تعظيم موارد الشركة. من خلال دورها في التنفيذ الوظائف الإشرافية ، يمكن للمفوضين المستقلين الحد من إدارة الأرباح و لها تأثير واضح على هذا.

(Shahzad، et al، 2017 ، Susanto & Pradipta، 2016،pp17- 23, Chen، L، 2014)

في السياق الأردني ، يقدم البعض دليلاً على أن الاستقلال عن لجنة المراجعة المستقله لها تأثير مفيد وجوهري على نتائج الشركات غير المالية الاردنية خلال الفترة 2014– 2016 هذه النتائج دعم الرأي القائل بأن استقلالية لجنة المراجعة مهم في ضمان عملية التقارير المالية. (Algatamin ،R.M ،2018 ، p48)

ترى **الباحثة** أن النتائج المتناقضة لهذه الدراسات المختلفة ليست مفاجئة ، لأن مجرد وجود لجنة مراجعه ، دون ضمان استقلاليتها وكفاءتها ، لا يمكنها ضمان كفاءة عملية المراقبة ، أو قدرتها على اكتشاف وتقليل إدارة الأرباح، حيث أن لجنة المراجعة يجب أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ؛ اثنان منهم أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة.

ب) حجم لجان المراجعة والحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح:

تتضمن هذه الخصائص أيضًا حجم لجنة المراجعة لأن حجم لجنة المراجعة يمكن أن يكون له تأثير كبيرعلى مراقبة إدارة الأرباح.

وجد اخرون أن فاعلية حجم لجنة المراجعة المتعلقة بعدد من لجان المراجعة يمكن أن تقلل من إدارة الارباح، ومن المقرر على نطاق واسع يمكن لمجموعة من مهارات أعضاء لجنة المراجعة الرقابة على ممارسة إدارة الأرباح .(Lai & Liu،2018، p132)

علاوة على ذلك، وجد اخرون أن الارتباط السلبي بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات الأسترالية. باستخدام تقنيات التحليل للبيانات من ما يقرب من 48 دراسة تجريبية، وجد أيضًا ارتباط سلبي وعالي الأهمية بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.(lin & Hwang، 2010، p57)

ذكر البعض حقيقة أن نظرية الاعتماد على الموارد تجادل أن لجنة المراجعة الكبيرة أكثر حرصًا على تخصيص الموارد والسلطة لها تنفيذ المسؤوليات بشكل فعال .كلما كانت لجنة المراجعة أكبر كانت أكثر فعالية يرجع ذلك إلى حقيقة أن تضم أعضاء ذوي معرفة وخبرات متنوعة في من أجل إجراء مراقبة أكثر موثوقية للممارسات المالية.(Allegrini & Greco, 2013, p8)

هناك دراسة أجريت في الشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2011 ، النتائج أظهرت تأثيرًا سلبيًا وهامًا على أداء الشركة بالنسبة لحجم لجنة المراجعة. (Kipkoech، S.R ،2016، p87)

وترى الباحثة يمكن أن يكون لحجم لجنة المراجعة تأثير كبير على ممارسه إدارة الأرباح، حيث ان حجم لجنة المراجعة هو أحد الخصائص الهامة التي تساهم في فعاليتها.

ج) اجتماعات لجان المراجعة والحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح:

تجتمع لجان المراجعة الفعالة بانتظام للتأكد من أن عملية إعداد التقارير المالية تعمل بشكل صحيح، وبالتالي، فإن لجنة المراجعة التي تعمل بشكل جيد ونشط لا تقلل من التلاعب بالأرباح فحسب، بل تحسن أداء الشركة لأنه يحد من وقت تفاعل المدير.(A, 2000, p25،Klein)

ترتبط لجان المراجعة النشطة ، التي يتم قياسها بعدد الإجتماعات ، بشكل إيجابي مع لجنة المراجعة المستقله. يتمثل أحد الأهداف المهمة للجنة المراجعة في تزويد أعضائها بالوقت الكافي للقيام بذلك أداء واجباتهم في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية لشركتهم .(p67، 2010، lin & Hwang)

هذا يشير إلى أن أكثراجتماعات متكررة للجنة المراجعة ، كان من الأسهل على لجنة المراجعة الإشراف على إدارة الشركة أيضًاإمكانية الكشف عن إدارة الأرباح. كلما زاد مرات اجتماعات لجنة المراجعة ، انخفض إدارة الأرباح. (Gulzar & Wang, 2011, p137).

ترى الباحثة تجتمع لجان المراجعة الفعالة بانتظام للتأكد من أن عملية إعداد التقارير المالية تعمل بشكل صحيح ، وبالتالي فإن لجنة المراجعة التي تعمل بشكل جيد ونشط قد تكون قادرة على منع الأرباح، حيث يفترض أن تجتمع لجنة المراجعة في أربع مرات على الأقل في السنة.

د) مؤهلات وخبره مالية للجان المراجعة والحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح:

نظرًا لأن المهمة الرئيسية للجنة المراجعة هي الإشراف على التقارير المالية للشركات وعمليات المراجعة، يجب أن يمتلك أعضاؤها الخبرة الكافية لفهم القضايا التي سيتم التحقيق فيها أو مناقشتها من خلال لجان المراجعة. حيث وجد دليلًا على أن زيادة الخبرة في الحوكمة ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بإدارة الأرباح. (Lin & Hwang،2010، Yang & Krishnan، p68، 2005، p204).

في تنفيذ مهام لجنة المراجعة ، مطلوب خبرة في المحاسبة حتى تكون المهمة كما يمكن أن تكون لجنة المراجعة منتجة. يمكن أن تكون لجنة المراجعة أكثر احترافًا في المراقبة عملية إعداد البيانات المالية من قبل الإدارة إذا كانت لجنة المراجعة لديها الخبرة في المحاسبة والتمويل. من منظور فعال ، فإن لجان المراجعة ذات الخبرة في يمكن أن تقلل المحاسبة من الأرباح الانتهازية. تميل خبرة لجنة المراجعة إلى التمسك مبادئ المحاسبة المتحفظة. المحافظة المحاسبية لها دور مهم تلعب فيه تقييد السلوكيات الإنتهازية للإدارة يدعم ذلك لأن أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المحاسبية يمكنهم ذلك تقليل إدارة الأرباح. (2010,p793 ، et al،Dhaliwal، 2011 p19، M،Habbash).

وآخرون لم تجد أي دليل مهم يشير إلى وجود الخبراء الماليين ، باستخدام تعريفات واسعة وضيقة على التوالي، في لجنة المراجعة هو المرتبطة بإدارة الأرباح.(2010,p1155، et al،Gosh)

يمكن لأعضاء لجنة المراجعة الذين لديهم خبرة عملية في المحاسبة ولا سيما المراجعة تحسين كفاءة لجنة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح، وهذا يدل على أن لجنة المراجعة الذين ليسوا من ذوي الخبرة في العمل المالي سيكون لديهم الكثير لتتعلمه وتعظيم القدرة على القمع إدارة الأرباح. وتشير النتيجة نفسها إلى أن أعضاء لجنة المراجعة يعملون من ذوي الخبرة في مجال المحاسبة، وخاصة المراجعة له تأثير إيجابي على إدارة الأرباح. (Wardhani & Joseph، 2010، p10).

ترى الباحثة من المرجح أن يؤدي امتلاك الخبرة والمعرفة المناسبة ، بشكل رئيسي في المحاسبة والمراجعة ، إلى تحسين أداء وحكم لجنة المراجعة، حيث تتطلب تعيين لجان المراجعة في عضو واحد على الأقل في لجنة المراجعة لديه خبرة مالية حديثة وذات صلة.

٣/٦ الدراسة الإختبارية:

١/٣/٦ مجتمع وعينه الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية والمدرجة فى مؤشر **(EGX100)** [١]، وذلك خلال سلسلة زمنية من السنوات **من عام ٢٠١٨م حتي عام ٢٠٢١م**[٢].

وقامت الباحثة باختيار عينة من شركات المساهمة المدرجة فى مؤشر (EGX100) والموزعة على عدد من القطاعات الإقتصادية المختلفة وفقاً لمدى استيفاء الشركات لمجموعة من المحددات والضوابط حددتها الباحثة والتي يجب أخذها في الإعتبار عند تعميم نتائج الدراسة وهى:

١- أن تكون أسهم تلك الشركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ضمن مؤشر البورصة (EGX100)، وتكون خاضعة للتداول داخل المؤشر طوال سنوات الدراسة.

٢- إستبعاد شركات القطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية) لما لهما من خصائص تميز طبيعة عملهما، بالإضافة إلى إختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التى تخضع لها هذه المؤسسات والتي يلزمها بها البنك المركزى.

٣- أن تكون الشركة قد مضى على قيدها في البورصة أكثر من أربعة سنوات وهى مدة الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الإندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.

---

(١) إختارت الباحثة مجتمع الدراسة وهو الشركات المدرجة ضمن مؤشر EGX 100 متساوى الأوزان بإعتبارها أنشط الشركات الموجودة داخل سوق الأوراق المالية المصرية، حيث إنه يتكون من الشركات المدرجة في مؤشر EGX 30 وهي الشركات الأنشط وفقاً رأس المال السوقي المرجح، بالاضافة الي الشركات المدرجة في مؤشر EGX 70 بإعتبارها أنشط الشركات وفقاً لحجم التداول، يقيس مؤشر EGX100 أداء أعلى ١٠٠ شركة من حيث السيولة والنشاط، وتحصل كل شركة مدرجة بمؤشر EGX100 على نفس الوزن النسبى وهو١% فى أول أيام المراجعة الدورية، **مما يعد مؤشر EGX 100 ممثل جيداً لمختلف القطاعات.**

(٢) يراجع جداول الشركات المدرجة في السوق الرئيسى للسنوات (٢٠١٨ – ٢٠٢١) على موقع البورصة المصرية على شبكة الإنترنت (تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٧/١) من خلال الرابط التالى:
https://www.egx.com.eg/ar/Disclosure_Reports.aspx

٤- أن تتوافر التقارير المالية السنوية للشركة بانتظام، والإفصاح عنها بالعملة المصرية (الجنيه المصرى)، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٦٨) شركة تكون (٢٧٢) مشاهدة لتمثل عينة الدراسة موزعة على عدد من القطاعات المختلفة، ويوضح الجدول التالى إجراءات تطبيق محددات وضوابط عينة الدراسة على مجتمع الدراسة، وذلك كما يلى(١):

جدول رقم (٢): إجراءات تطبيق محددات وضوابط عينة الدراسة على مجتمع الدراسة

إجراءات تطبيق محددات وضوابط عينة الدراسة على مجتمع الدراسة			عدد الشركات	عدد المشاهدات
مجتمع الدراسة		إجمالي الشركات المدرجة ضمن مؤشر(EGX 100) كل عام	١٠٠	٤٠٠
محددات وضوابط العينة	تطبيق الشرط الأول	(-) إستبعاد شركات خرجت من المؤشر في إحدى سنوات الدراسة	١٠	٤٠
	تطبيق الشرط الثانى	(-) إستبعاد شركات القطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية)	١٩	٧٦
	تطبيق الشرط الثالث	(-) إستبعاد الشركات المدرجة حديثا في البورصة (لم يمر على إدراجها بالبورصة أكثر من ٤ سنوات)	١	٤
	تطبيق الشرط الرابع	(-) إستبعاد الشركات التي تقوم بإصدار التقارير المالية بعملة أجنبية، والشركات التي لا تتوافر لها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة	٢	٨
عينة الدراسة		شركات العينة (إجمالي المشاهدات)	٦٨	٢٧٢

الجدول: من إعداد الباحثة

٢/٣/٦ الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول التالى نتائج توصيف متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (panel data)، كما يلى:

جدول رقم (٧) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

النوع	متغيرات الدراسة	الرمز	السنة	الوسط	الانحراف المعياري	أقصى قيمة	أقل قيمة
[illegible]	حجم لجنة	AUDIT	٢٠١٨	٤.٣٣٨٢	٠.٦١٣٥٤	٥	٣

(١) **يوضح الملحق رقم (١)** أسماء الشركات محل التطبيق والقطاع الذي تنتمي إليه.

النوع	متغيرات الدراسة	الرمز	السنة	الوسط	الانحراف المعياري	أقصى قيمة	أقل قيمة
	المراجعة	SIZE	٢٠١٩	٤.٣٠٨٨	٠.٥٥٣٣٤	٥	٣
			٢٠٢٠	٤.٢٧٩٤	٠.٥٤٢١٢	٥	٣
			٢٠٢١	٤.٤٨٥٣	٠.٥٣٢٣٢	٥	٣
			٢٠٢١-٢٠١٨	٤.٣٥٢٩	٠.٥٦٣٧٢	٥	٣
	إستقلالية لجنة المراجعة	AUDITIND	٢٠١٨	٠.٥٣١١	٠.١٢٥٥١	٠.٨	٠.٢٥
			٢٠١٩	٠.٥١٣٢	٠.٠٩٧٠٨	٠.٨	٠.٣٣
			٢٠٢٠	٠.٥١٨٤	٠.٠٩٩٤٧	٠.٨	٠.٢٥
			٢٠٢١	٠.٥٥٣٤	٠.٠٩٨٧٧	٠.٨	٠.٣٣
			٢٠٢١-٢٠١٨	٠.٥٢٩	٠.١٠٦٤٢	٠.٨	٠.٢٥
	إجتماعات لجنة المراجعة	AUDITMEET	٢٠١٨	٤.٠٨٨٢	٠.٣٣٣٩٢	٦	٤
			٢٠١٩	٤.٠٤٤١	٠.٢٦٩٥٤	٦	٤
			٢٠٢٠	٤.٠١٤٧	٠.١٢١٢٧	٥	٤
			٢٠٢١	٤.٠٥٨٨	٠.٢٣٧٠٤	٥	٤
			٢٠٢١-٢٠١٨	٤.٠٥١٥	٠.٢٥٢٥١	٦	٤
المتغير التابع	ممارسات إدارة الأرباح	JONES	٢٠١٨	٠.٠٩٩٧	٠.١١٥٣٠	٠.٥٩٥	٠
			٢٠١٩	٠.٠٩١٧	٠.١٠٣٤٢	٠.٦٠١	٠
			٢٠٢٠	٠.١٠١١	٠.١١١٩٨	٠.٦٣١	٠.٠٠٢
			٢٠٢١	٠.٠٧١٢	٠.٠٧٠٠٥	٠.٣٥٧	٠.٠٠٢
			٢٠٢١-٢٠١٨	٠.٠٩٠٩	٠.١٠١٩٢	٠.٦٣١	٠
المتغيرات الرقابية	حجم الشركة	FSIZE	٢٠١٨	٢١.٢٩٨	١.٤٥٠٦٥	٢٤.٧٢٣	١٧.٠٤٢
			٢٠١٩	٢١.٣٧٨	١.٤٧٨٦٣	٢٤.٩٠٦	١٦.٩٥٩
			٢٠٢٠	٢١.٣٨٨	١.٤٨٦٠٨	٢٥.٠٤	١٦.٨٢١
			٢٠٢١	٢١.٤٧١	١.٤٨١٢٦	٢٥.١١٩	١٧.١٥١
			٢٠٢١-٢٠١٨	٢١.٣٨٤	١.٤٦٧٣٣	٢٥.١١٩	١٦.٨٢١
	ربحية	ROA	٢٠١٨	٠.٠٧٩٣	٠.١٩٣٤٠	٠.٤٠٣	-٠.٦٤

النوع	متغيرات الدراسة	الرمز	السنة	الوسط	الانحراف المعياري	أقصى قيمة	أقل قيمة
	الشركة		٢٠١٩	٠.٠٥٢٤	٠.١٨١٧٤	٠.٤٤٩	-٠.٩٧
			٢٠٢٠	٠.٠١٢٩	٠.٢٢٨٣٢	٠.٣٦٦	-٠.٤٣
			٢٠٢١	٠.٠٣٥١	٠.١٧٨٦٨	٠.٤٠٥	-٠.٠٠٢
			٢٠٢١-٢٠١٨	٠.٠٤٤٩	٠.١٩٦٩٤	٠.٤٤٩	-٠.٩٧
	الرافعة المالية	LEV	٢٠١٨	٠.٥٢٦٠	٠.٧١٦٤٤	٥.٨٥٦	٠.٠٠١
			٢٠١٩	٠.٥٥٣٩	٠.٨٨٦١٣	٧.١٨١	٠.٠٠٣
			٢٠٢٠	٠.٦١٥٦	١.١٧٦٦١	٩.٣٩٣	٠.٠٠٩
			٢٠٢١	٠.٦٢٣٣	١.٠٧٦٠٧	٨.٠٤٣	٠.٠١٧
			٢٠٢١-٢٠١٨	٠.٥٧٩٧	٠.٩٧٥٣٣	٩.٣٩٣	٠.٠٠١
	جودة المراجعة الخارجية	BIG4	**التصنيف**			**العدد**	**النسبة**
			المراجعة لدى مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4)			٨٤	%٣٠.٩
			المراجعة لدى مكاتب مراجعة لا تنتمى لمكاتب (BIG4)			١٨٨	%٦٩.١
الخبرات المالية للجنة المراجعة		AUDIT EXP	**التصنيف**			**العدد**	**النسبة**
			يوجد خبرات مالية في لجنة المراجعة			١٥٦	%٥٧.٤
			لا يوجد خبرات مالية في لجنة المراجعة			١١٦	%٤٢.٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات التحليل الإحصائى، وعدد المشاهدات (٢٧٢) مشاهدة

يتضح للباحثة من الجدول السابق النتائج التالية:

أ) **بالنسبة لخصائص لجان المراجعة لشركات العينة** ومدى توافقها مع قواعد الحوكمة المصرية يتضح من الجدول توافق تشكيل وعمل لجان المراجعة مع تلك القواعد إلى حد كبير حيث يبلغ **متوسط عدد الأعضاء** في تلك اللجان (٤) أعضاء تقريبا، كذلك يبلغ متوسط نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في هذه اللجان وهو **مايمثل إستقلالية اللجنة** (٥٢.٩%) وهي نسبة معقولة، إضافة إلى ذلك أن النسبة المعبرة عن **الخبرة المالية** لأعضاء تلك اللجان ووجود عضو واحد على الأقل في لجنة المراجعة لديه خبرات ومهارات مالية ومهنية بلغت (٥٧.٤%)، كما يوضح الجدول أن متوسط **عدد اجتماعات لجنة المراجعة** يبلغ (٤) اجتماعات خلال العام تقريبا وهو يتوافق مع الحد الأدنى المنصوص عليه في قواعد الحوكمة وهو (٤) اجتماعات سنوية بحد أدنى اجتماع واحد كل ثلاثة شهور.

ب) **بالنسبة لمتغير ممارسات إدارة الأرباح والمقاس من خلال نموذج (jones) المعدل**، بلغ متوسط الإستحقاقات المطلقة الإختيارية (٠.٠٩٠٩)، وبلغ الحد الأقصى للإستحقاقات المطلقة التي حدثت خلال سنوات الدراسة (٠.٦٣١)، وعلى مدار سنوات الدراسة أوضحت نتائج الإحصاء الوصفي إنخفاض متوسط الإستحقاقات الإختيارية المطلقة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢١ حيث بلغ في عام ٢٠١٨ (٠.٠٩٩) ثم إنخفض على مدار سنوات الدراسة ليصل في عام ٢٠٢٠ إلى (٠.٠٧١٢).

ت) **بالنسبة للمتغيرات الرقابية** أظهرت نتائج الجدول السابق على أن **متوسط حجم شركات العينة** (٢١.٣٨) مقاساً باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول، وبلغ الحد الأقصى (٢٥.١١)، والحد الأدنى (١٦.٨٢)، ليعكس ذلك التفاوت بين شركات العينة فى حجم الأصول والذى شهد إرتفاعا على مدار سنوات الدراسة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢١، كما بلغت **متوسط ربحية شركات العينة** (٠.٠٤٤) بحد أقصى (٠.٠٤٤)، وشهد سنوات الدراسة تذبذب في نسبة الربحية من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢١، **كما بلغت درجة الرافعة المالية لعينة الدراسة** (٠.٥٧)، وبقيم تقع بين (٩.٣٩٣)، (٠.٠٠١)، وتعبر الرافعة المالية عن مديونية الشركة بالنسبة لحقوق الملكية، وأخيرا أكدت نتائج الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة فيما يخص **متغير جودة المراجعة الخارجية** أن شركات العينة تلتزم بالمراجعة لدى إحدى مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) بنسبة (٤٢.٦%) لتمثل هذه النسبة حجم وجودة مكتب المراجعة ومن ثم جودة المراجعة الخارجية.

٣/٣/٦ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفروض:

يتم اختبار مدى صحة فروض الدراسة من خلال تحليل نتائج مصفوفة الإرتباط (إختبار علاقات الإرتباط الأحادية بين متغيرات الدراسة)، وتحليل نتائج الإنحدار بنوعيه البسيط (بدون إدخال المتغيرات الرقابية) والمتعدد (بعد أدخال المتغيرات الرقابية)، وذلك كما يلى:

أ) تحليل نتائج مصفوفة الإرتباط (علاقات الإرتباط الأحادية بين متغيرات الدراسة)

جدول رقم (٨) نتائج تحليل مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الممارسات السلبية لإدارة الأرباح	حجم لجنة المراجعة	إستقلالية لجنة المراجعة	الخبرات المالية للجنة المراجعة	إجتماعات لجنة المراجعة	حجم الشركة	ربحية الشركة	الرافعة المالية	جودة المراجعة الخارجية
الممارسات السلبية لإدارة	١								
	--								

متغيرات الدراسة	الممارسات السلبية لإدارة الأرباح	حجم لجنة المراجعة	إستقلالية لجنة المراجعة	الخبرات المالية للجنة المراجعة	إجتماعات لجنة المراجعة	حجم الشركة	ربحية الشركة	الرافعة المالية	جودة المراجعة الخارجية
الأرباح									
حجم لجنة المراجعة	-٠.٧٤٨**	١							
	٠.٠٠٠	--							
إستقلالية لجنة المراجعة	-٠.٥٨٠**	٠.٥٩١**	١						
	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	--						
الخبرات المالية للجنة المراجعة	-٠.٦١٧**	٠.٦٦٠**	٠.٣٩٠**	١					
	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	--					
إجتماعات لجنة المراجعة	-٠.١٧٩**	٠.٢٣٥**	٠.٥٢١**	٠.١١٧	١				
	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٥٤	--				
حجم الشركة	-٠.١٤٢*	٠.٠٧	٠.١٦٥**	٠.٠٩٢	٠.٠٧٦	١			
	٠.٠١٩	٠.٢٥	٠.٠٠٦	٠.١٣٢	٠.٢١١	--			
ربحية الشركة	-٠.٠١٨	٠.٠١٨	٠.٠٠٣	٠.١٢٧*	٠.٠٠٥	٠.٤٦٨**	١		
	٠.٧٦٢	٠.٧٧	٠.٩٥٧	٠.٠٣٦	٠.٩٣٤	٠	--		
الرافعة المالية	-٠.٠١٧	٠.٠٠٨	-٠.٠١٥	-٠.١٥٧**	-٠.٠٢٢	-٠.٣٢**	-٠.٨٢**	١	
	٠.٧٨٦	٠.٩٠١	٠.٨٠٧	٠.٠٠١	٠.٧٢٢	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	--	
جودة المراجعة الخارجية	-٠.١٤١*	٠.٠٧٦	٠.١٩٤**	٠.٠١٣	٠.٠٥٣	٠.٣٤٧**	٠.٠٠٦	-٠.٠٦١	١
	٠.٠٠٢	٠.٢١٣	٠.٠٠١	٠.٨٢٨	٠.٣٨٥	٠.٠٠٠	٠.٣٢٧	٠.٣١٦	--

(**) تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، (*) تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، عدد المشاهدات (٢٧٢)، الإرتباط (2-tailed) ونوعه المعامل (Pearson Correlation)

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات التحليل الإحصائى

يتضح للباحثة من الجدول (٨) النتائج التالية:

- **وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين حجم لجنة المراجعة والممارسات السلبية لإدارة الأرباح، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الأول للدراسة**، حيث أن معامل الارتباط سالب بقيمة (-٠.٧٤٨) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما توسعت الشركة في هيكل لجنة المراجعة كلما أدى ذلك إلى الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

- **وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين إستقلالية لجنة المراجعة والممارسات السلبية لإدارة الأرباح، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الثانى للدراسة،** حيث أن معامل الارتباط سالب بقيمة (-٠.٥٨٠) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما زادت نسبة إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة كلما أدى ذلك إلى الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.
- **وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين الخبرات المالية لأعضاء لجنة المراجعة والممارسات السلبية لإدارة الأرباح، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الثالث للدراسة،** حيث أن معامل الارتباط سالب بقيمة (-٠.٦١٧) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما مثلت لجنة المراجعة بأعضاء من ذوى الخبرات المالية والمهنية كلما أدى ذلك إلى الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.
- **وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة والممارسات السلبية لإدارة الأرباح، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الرابع للدراسة،** حيث أن معامل الارتباط سالب بقيمة (-٠.١٧٩) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما زاد جهد لجنة المراجعة وزاد عدد مرات إجتماعها خلال العام كلما أدى ذلك إلى الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.
- **بالنسبة للمتغيرات الرقابية** والتي يتم أخذها في الإعتبار عند قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، أكدت نتائج الجدول السابق على وجود علاقة سلبية معنوية بين كل من حجم الشركة وجودة المراجعة الخارجية وممارسات إدرة الأرباح، بينما أكدت النتائج على عدم معنوية العلاقة بين كل من ربحية الشركة والرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح.

وفي ضوء إشارات معاملات الإرتباط التي أظهرتها نتائج إختبار علاقات الإرتباط الأحادية بين متغيرات الدراسة باستخدام مصفوفة الارتباط، يتضح للباحثة إتساق تلك النتائج مع ما تتوقعه الدراسة الحالية حيث وجود مؤشرات مبدئية على احتمالية ظهور تأثير بين متغيرات الدراسة، وهو ما يمثل أساسا مناسبا لإختبار فروض الدراسة إحصائيا من خلال تحليل نماذج الإنحدار بنوعيها البسيط ومتعدد المتغيرات.

وقد خلصت الباحثة من التحليل السابق إلى ثبوت صحة الفروض الفرعية للبحث وبالتالى ثبوت صحة الفرض الرئيسى والذى ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور لجان المراجعة على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

٤/٦ نتائج وتوصيات البحث:

أولا: نتائج الدراسة النظرية:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة النظرية فيما يلى:

١- تقوم الشركات المساهمة المصرية بتطبيق إدارة الأرباح من خلال الاستفادة من المرونة المحاسبية التي تتجسد في البدائل المحاسبية المتعددة.

٢- هناك العديد من الطرق والوسائل لكشف ممارسات إدارة الأرباح.

٣- تختلف إدارة الأرباح من دوله الى أخرى ومن قطاع إلى أخر.

٤- ضرورة وجود لجنة مراجعه فعاله للحد من ممارسات إدارة الارباح.

٥- هناك العديد من طرق ونماذج القياس لقياس إدارة الأرباح.

٦- هناك جهود دوليه وإقليميه ذات مغزى لتفعيل حوكمه الشركات فى المنشآت مما نتج عنها وجود لجان مراجعة فعاله.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية:

فى ضوء طبيعه مشكله البحث، وأهدافه وفرضياتة، وبناء على تحليل البيانات الواردة فى هذا البحث فإنة يمكن تلخيص أهم نتائج البحث كالتالى:

- تقوم الشركات المساهمة المصرية إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية.
- إن المستوى المتزايد لإلتزام الشركات المساهمة المصرية بمتطلبات حوكمة الشركات سوف يؤدي بشكل فعال إلى زيادة عدد الشركات الأكثر تطبيقا للحوكمة.
- يؤدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل الشركات إلى تقليل المساهمات الطوعية للشركات الملتزمة بحوكمة الشركات، مما له أثر إيجابي على الحد من إدارة الأرباح.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلالية لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرات المالية لاعضاء لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجتماعات لجنة المراجعة على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

ثالثا: توصيات البحث:

- إستنادا إلى النتائج التى تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة تسجل الباحثة التوصيات التاليه:

- ضرورة قيام مجلس إدارة الشركة بالتحقق من وجود لجنة المراجعة وتفعيل آلية عملها للقيام بمهامها، وتمكنها من أداء واجبها على نحو كاف من الكفاءة.
- يجب على هيئة سوق الأوراق المالية لفت الإنتباه إلى إدارة الشركات المساهمة في مصر وضرورة تطوير الإجراءات التي تساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- زياده الإهتمام بتطبيق آليات حوكمه الشركات لما لذلك من أثار إيجابيه على جذب الإستثمارات المحلية والعالمية.
- من الضروري فرض عقوبات على إدارة الشركات التي يثبت ممارستها لإدارة الأرباح لمحاولة تضليل مستخدمي التقارير المالية، ولكن يجب أن تتناسب هذه العقوبات مع حجم الضرر الواقع.
- ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية بسن تشريعات تحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- أهمية الإستعانه بخبرات مكاتب المراجعة الكبيره للحد من ممارسه إدارة الارباح لما يتوفر لدى هذه المكاتب من مؤهلات علمية وتقنية عالية.

٦/٥ قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغه العربيه:

أ) الدوريات:

١- أمين، عبير بيومى (٢٠١٣)، دور لجنه المراجعه كأحد آليات حوكمه الشركات فى تحسين جوده القرار الإستثمارى بسوق الأوراق الماليه :دراسه ميدانيه، **المجله العلميه للإقتصاد والتجاره**، (٤)، ٣٩٦- ٤٥٢

٢- حمدان، علام محمد و مشتهى، صبرى ماهر و عواد، بهاء صبحى (٢٠١٢)، دور لجان التدقيق فى إستمراريه إداره الأرباح كدليل على جودتها،**مجله أردنيه فى إداره الأعمال**، ٨(٣)، ٤٠٩- ٤٣٣.

٣- خليل، محمد أحمد (٢٠٠٦)، تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة فى الشركات المساهمة المصرية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، ٢٦(١)، ١- ٦٥.

٤- السرطاوى، عبد المطلب و حمدان، علام و مشتهى، صبرى و أبو عجيله، عماد (٢٠١٣)، آثر لجان التدقيق فى الشركات المساهه العامه الأردنيه على الحد من إداره الأرباح :دراسه تطبيقيه على الشركات الصناعيه ما قبل الأزمه الماليه العالميه،**مجله جامعه النجاح لابحاث للعلوم الانسانيه**، ٢٧(٤)، ٨٢٠- ٨٤٦.

٥- الشرع، علاء حسن كريم (٢٠١٧)، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الارباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية، **المجلة المتنى للعلوم الادارية والاقتصادية** ، ٧(١)،١٥٩- ١٨٧.

٦- طه، مزمل عوض (٢٠١٦)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح" ،**مجلة الدراسات العليا** ، ٥(١٩)،٢٧٧- ٣٠٥.

٧- عبد الحليم،أحمد حامد، أحمد، نبيل ياسين، سرور، عبير عبد الكريم، (٢٠٢٢)، " دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٣ (٢)، ٩٨٤- ١٠٩٩.

٨- عبد الحليم، أحمد حامد (٢٠١٢)، دور لجان المراجعه فى الحد من ممارسات إداره الأرباح : دراسه تطبيقيه مقارنه، **مجله الدراسات والبحوث التجاريه**، ١(٢)، ١- ٧٦.

٩- عبد القادر، محمد السيد (٢٠١٨)، علاقه لجنه المراجعه وتغيير المراجع بإداره الأرباح :دراسه إختباريه فى الشركات المساهمه المصريه "،**مجله الدراسات والبحوث التجاريه**، (٣)، ٤٠٣- ٤٢٩.

١٠- عبد الله، يوسف صلاح (٢٠١٨)، دور لجان المراجعه فى الحد من السلوك الانتهازى للإداره فى إداره الأرباح بهدف تحسين جوده التقارير الماليه : دراسه ميدانيه علـى قطـاع البنـوك بمملكـه البحرين، **مجله التجاره والتمويل**، ١- ٦٣.

١١- فريد، أمينه فداوى (٢٠١٣)، قياس ممارسات إداره الأرباح فى الشـركات المسـاهمه المسـجله ببورصه الجزائر، مجله التنظيم والعمل،(٤)، ٤٥-٦٢.

ب) الرسائل:

١- أدم، مختار إدريس (٢٠١٦)، **معايير إعداد التقارير الماليه الدوليه وجوده المعلومات المحاسـبيه ودورهما فى الحد من ممارسات إداره الأرباح : دراسه تطبيقيه على عينه من المصارف التجاريه المدرجه بسوق الخرطوم للأوراق الماليه**،[رساله دكتوراه غير منشوره]، جامعه السودان للعلـوم والتكنولوجيا.

٢- بوسنه، حمزه (٢٠١٢)، **دور التدقيق المحاسبى فى تفعيل الرقابه علـى إداره الاربـاح : دراسـه عينه من المؤسسات الإقتصاديه الجزائريه والفرنسيه**، [رساله ماجسـتيرغير منشـوره]، جامعـه فرحات عباس، سطيف.

٣- التل، هبه عمر (٢٠١٥)، **أثر إداره الأرباح على الأسعار السوقيه للأسهم : دراسه إختباريه علـى الشركات الهندسيه والإنشائيه الأردنيه**،[رساله ماجستيرغير منشوره]، جامعه الشرق الأوسط.

٤- الجرجاوى، مى عبد ربه (٢٠١٣)،**الكفاءه الإئتمانيه وعلاقتها بإداره الأرباح، دراسه تطبيقيه عـل الشركات المساهمه العامه المدرجه فى بورصه فلسطين**،[رساله ماجستير غيرمنشوره]، جامعـه الأزهر، غزه.

٥- السعدى، عصام حسين (٢٠١٤)، **دراسه تأثير خصائص لجان المراجعه فى الحد من التعثر المالى وتحسين أداء لأسهم بسوق الأوراق الماليه :دراسه ميدانيه**،[رساله ماجستيرغيرمنشوره]، جامعه القاهره.

٦- الصوص، إياد سعيد محمود (٢٠١٢)، **مدى فاعليه دور لجان المراجعه فى دعم آليـات التـدقيق الداخلى والخارجى: دراسه تطبيقيه على البنوك العامله فى فلسـطين**،[رسـاله ماجسـتير غيـر منشوره]، جامعه إسلاميه، غزه.

٧- عاجب، عمر على (٢٠١٧)، **جودة المراجعة الداخلية ودورها فـى الحـد مـن ممارسـات إدارة الأرباح المحاسبية :دراسه ميدانيه على عينة مـن المصـارف السـودانيه**، [رسـاله ماجسـتير غيرمنشوره]،جامعه النيلين.

٨- عطيه، فاطمه نصر(٢٠١٨)، **علاقه لجان المراجعه بالحد من ممارسات إداره الأرباح بالمصـــارف التجاريه الليبيه**،[رساله ماجستير غيرمنشوره]، جامعه بنغازى.

٩- عوض، على عباس (٢٠١٨)، **جوده المراجعه الخارجيه كمتغير وسيط فى العلاقـــه بـــين مبـــادئ حوكمه الشركات والممارسات المحابيه الإحتياليه**،[رساله دكتوراه غير منشوره]، جامعه النيلين.

١٠- محروس، رمضان عارف (٢٠١١)، **دور لجان المراجعه فى تفعيل حوكمه الشركات : دراســـه نظريه تطبيقيه**، [رسالة ماجستير غير منشوره]، جامعه جنوب الوادى.

١١- النمكى، ضحى أبو الحسن (٢٠٢٠)، **آثر تفعيل آليات حوكمه الشركات علـــى ممارســـات إدارة الأرباح من خلال الأنشطه التشغيليه : دراسه نظريه وتطبيقية**،[رساله ماجســـتيرغير منشـــوره]، جامعه طنطا.

ج) اخرى:

١- دليل عمل لجان المراجعة (٢٠٠٨) اغسطس ، **مركز المديرين المصري**، وزارة الإستثمار.

ثانيا: مراجع باللغه الأجنبيه:

A) Periodicals:

1. Ali, R., Shuhidan, Sh., & Adnan, N.L., (2015) "Audit Committee Composition and Auditor Reporting: A Malaysian Case". **Journal of Applied Environmental and Biological Sciences**, 4(10), pp74-81.
2. Allegrini, M. & Greco, G. (2013)، "Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure evidence from Italian listed companies ", **Journal of Management and Governan**, pp 1- 31.
3. Alqatamin, R. M. (2018). "Audit Committee Effectiveness and Company Performance: Evidence from Jordan ". **Accounting and Finance Research**, 7(2), pp 48-60.
4. Chen، L., (2013), "Incom smoothing information uncertainty، stock reurns and cost of equity"، **review of pacific basin financial markets and policies**. 16(3)، april، pp1- 38.
5. Cohen, G.R., Hoitash, U., Krishnamoorthy,G., & Wright, A.M.,(2014) "The Effect of Audit Committee Industry Expertise on Monitoring the Financial Reporting Process", **American Accounting Association Journal**. 89(1),January, pp243–273.
6. Dhaliwal, D., Naiker, V., & Navissi, F. (2010). "The association between accruals quality and the characteristics of accounting experts and mix of

expertise on audit committees". **Contemporary Accounting Research**, 27(3), pp787-827.

7. Evana، E، (2020)،" The Effect of Independent Commissioners,Supply Chain Management, and Audit Committee on Accounting Conservatism", nternational **Journal of Supply Chain Management**، 9 (1), February، pp 1066 – 1071.
8. Ghafran, C., & O'Sullivan, N., (2013), "The governance role of audit committees: reviewing a decade of evidence"، **International Journal of Management Reviews**,. 15 (4)،pp.381–407.
9. Ghosh, A., Marra, A., and Moon, D. (2010)، "Corporate Boards, Audit Committees, and Earnings Management Pre- and Post- SOX Evidence ", **Journal of Business Finance & Accounting**، 37(9)(10), pp1145-1176.
10. Gulzar, M.A. & Wang, Z. (2011)." Corporate Governance Characteristic and Earnings Management: Empirical Evidence from Chinese Listed Firms ". **International Journal of Accounting and Financial Reporting,** 1(1),pp13-151.
11. Guna, W. I. & Herawaty, A., (2010)، "Pengaruh Mekanisme Good Corporate Governance, Independensi Auditor, Kualitas Audit dan Faktor Lainnya Terhadap Manajemen Laba "، **Jurnal Bisnis dan Akuntansi**, 12(1), pp53-68.
12. Hassan, Y., Hijazi, R. & Naser, K. (2017), "Does audit committee substitute or complement other corporate governance mechanisms: evidence from an emerging economy ", **Managerial Auditing Journal**، 32 (7)، pp.658–681.
13. Hidayah, R., Wahyudin, S., & Mahmud, A.(2018), "The Determents of Audit Committee Meeting Frequency in Indonesia". **Social Science**, 13(1), pp53-56.
14. Kent, P., Routledge, J & Stewart, J., (2010), "Innate and discretionary accruals quality and corporate governance"، **Accounting and Finance**، 50(2)، pp. 171–195.
15. Kipkoech, S. R. (2016)." Audit Committee Size، Experience and Firm Financial Performance. Evidence Nairobi Securities Exchange، Kenya "، **Research Journal of Finance and Accounting**. 7(15),pp 87–95.
16. Klein, A. (2000)، "Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management"، **Journal of Accounting and Economics**، 33(3)، p 1- 39.
17. Lai, S. M., & Liu, C. L. (2018). "The effect of auditor characteristics on the value of diversification". **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 37(1), pp115-137.

18. Lin، J.W.,& Hwang M.I., (2010), "Audit quality corporate governance، and earnings management ; A meta – analysis", **international journal of auditing**، 14, pp 57–77.

19. Malahim، S, Abu Hamour, A, AL-Zoubi, W, Hyasat, E, Maharmah, M& Alali, SH,(2022), "The Impact of Earnings Management Practices on the Market Value of Industrial Companies Listed on the Amman Stock Exchange: Evidence from Jordan" **Wseas Transactions on Business and Economics**, 19(145), pp1613, 1620.

20. Sae-Lim, P.,& Jermsittiparsert, K., (2019)،"Audit committees and earnings quality", **International Journal of Innovation, Creativity and Change**. 6(2), pp335- 347.

21. Shahzad, F., Rauf, S. A., ur Rehman, I., Saeed, A., & Al Barghouthi, S. (2017). Earning management strategies of leveraged family and non-family controlled firms: An empirical evidence**. International Journal of Business and Society**, 18(3), pp503–518.

22. Soliman, M. M., & Ragab, A. A., (2014), " Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt ". **Research Journal of Finance and Accounting**، 5(2), pp 1- 30.

23. Susanto, Y. K., & Pradipta, A. (2016)." Corporate governance and real earning management ". **International Journal of Business, Economics and Law**, 9(1), pp17-23

24. Wardhani, R & Joseph. H. (2010)." Karakteristik Pribadi Komite Audit dan Praktik Manajemen Laba". **Prosiding Simposium Nasional Akuntansi XIII,** Purwokerto, pp1-26.

25. Wu, C.Y., Hsu, H.H, & Haslam, J., (2016)، "Audit committees, non-audit services, and auditor reporting decisions prior to failure ", **The British Accounting Review**, 48(2), pp 1-56.

26. Yang, J.S & Krishnan,J., (2005)، "Audit committees and quarterly earnings management ", **International Journal of Auditing**، 9(3), pp 201-219.

27. Zaman M., Hudaib, M., & Haniffa, R., (2011)," Corporate governance quality, audit fees and non-audit services fees", **Journal of Business Finance & Accounting**, 38(1)&(2), pp165–197.

28. Zaytoun، M, Khamis & Elhousy، M, Mahmoud,(2023), "An Investigation of the Effect of Audit Partner's Disclosure on Earnings Management for Egyptian Companies",**Journal of Finance and Accounting**, 11 (1)، pp1-12.

B) Others:

1. OJK., (2015)، **"Otoritas jasa keuangan republik Indonesia"**, Mengingat: Undang-Undang Nomor 21 Tahun 2011 tentang Otoritas Jasa Keuangan (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2011 Nomor 111, Tambahan Lembaran Negara Republik Indonesia Nomor 5253), pp 1-155.

C) Internet Sources:

1. Purnomo, D.A., (2018)," Influence of Global Financial Crisis and Good Corporate Governance Mechanisms on Earning Management (Study of Property and Real Estate Companies listed on the Indonesia Stock Exchange for the period 2008-2018), PP.1,16. **Available at: anggraenidyah3@gmail.com**.